

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 11 يناير 2016 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5921)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02

موقف خليجي موحد

### الإمارات اليوم

03

القطاع الخاص شريك في التنمية

### تقارير وتحليلات

04

هيلاري كلينتون وعودة الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط

05

وقف التجارب الصاروخية يستلزم معاقبة إيران

06

هل المصالح الأمريكية آمنة في العراق عقب معركة الرمادي؟

### شؤون اقتصادية

07

توقعات بتفوق «أرامكو» على «أبل» بـ 1.5 تريليون دولار

### من إصدارات المركز

مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية .. «مجلس التعاون لدول

08

الخليج العربية: خيارات وبدائل»



## موقف خليجي موحد

أظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرة أخرى أنه متماسك وموحد في موقفه من التحديات الإقليمية والدولية كافة، فقد أكد البيان الصادر عن اجتماع المجلس الوزاري الاستثنائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض مؤخراً تأييده الكامل للإجراءات السعودية في مواجهة الاعتداءات الإرهابية على سفارتها وقنصليتها في إيران، كما لوحوا باتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لمواجهة اعتداءات إيران وتدخلاتها السافرة في شؤون دول المجلس، واتفقوا أيضاً على آلية فاعلة في مواجهة الأنشطة الإيرانية في المنطقة، ولهذا الموقف أهمية خاصة، وفيه رسالة مباشرة.

فهذا الموقف الموحد يعبر عن موقف خليجي عربي قوي في ظل ظروف إقليمية شائكة، فإيران تحاول دائماً إثارة المشكلات وزعزعة استقرار المنطقة، وقد فشلت فشلاً ذريعاً في كل تلك المحاولات، في ظل الموقف الموحد لدول المجلس؛ ولم يدرك القادة الإيرانيون في الواقع أنهم لم يتركوا مجالاً إلا لموقف خليجي موحد ومتماسك، فما قاموا به من سياسات رعناء خلال السنوات الماضية كفيل بتوحيد دول المجلس بل ودول المنطقة والعالم. ومن هنا توالى الإدانات الموجهة لإيران من معظم بل من كل دول المنطقة والعالم، لمحاولاتها التدخل في شؤون المملكة العربية السعودية، فضلاً عن تجاوزها بسياساتها العدائية كل الحدود، فهي تثير الحروب والنزاعات، وتشارك في تجويع الشعوب، وتتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بشكل سافر ومنبوذ.

ومن هنا جاءت رسالة المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مباشرة، إذ أكد البيان الصادر عن اجتماع المجلس على أن دول المجلس مجتمعة وفردى لم ولن تقبل أي مساومة على مصالح دولها ومصيرها المشترك تحت أي ظرف. وقد أثبتت إيران من خلال سياساتها العدائية تجاه دول المنطقة أنها لا تلتزم بالمواثيق الدولية ولا تراعي قواعد حسن الجوار، بل إنها ظنت أنها قادرة على اختراق دول المنطقة، لكن الموقف الموحد من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يعد أحد أقوى التكتلات الإقليمية في المنطقة والعالم، وأكثرها نجاحاً، أفضل كل محاولاتها السابقة؛ وفي هذا الإطار وجه المجلس الوزاري في بيانه رسالة واضحة ومباشرة إلى القادة الإيرانيين مفادها: «أن دول المجلس لن تتوانى عن اتخاذ موقف موحد وصارم ضد مساعيكم للهيمنة».

لقد أثبت قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في موقفهم تجاه الممارسات الإيرانية الأخيرة، ولاسيما تجاه المملكة العربية السعودية الشقيقة، وبشكل لا لبس فيه أن مصيرهم مشترك وواحد، وأنهم لن يسمحوا بالعبث في أمن دولهم أو استقرار أوطانهم وحماية المصير المشترك لشعوبهم. وهذا الموقف لا ريب في أنه سيظل هو الحاكم لتوجهات دول المجلس في المستقبل، ليس في مواجهة التهديد الإيراني وغيره من التهديدات الإقليمية فقط، ولكن في مواجهة التهديدات الخارجية كافة، من أجل المضي قدماً على طريق تعزيز مسيرة العمل الخليجي العربي المشترك، وترسيخ دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باعتباره نموذجاً للتكتلات الإقليمية الأكثر قدرة على تحقيق أهدافها على مستوى العالم، ودفع عجلة التنمية الشاملة على المستوى الوطني بدول المجلس وصون مكتسباتها، والبناء عليها، من أجل ضمان حياة آمنة ومستقرة لشعوبها.

## القطاع الخاص شريك في التنمية

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول القليلة في المنطقة والعالم، التي استطاعت أن تؤسس لنفسها اقتصاداً متطوراً، يأخذ بأسباب التقدم والنمو المتوازن، من مختلف الجوانب وعلى مختلف الصعد، سواء تعلق الأمر بالتوازن القطاعي أو التوازن من حيث معيار الزمن أو التوازن وفق المعايير الجغرافية، أو حتى التوازن بين القطاعين الحكومي والخاص. فالاقتصاد الإماراتي الآن يتمتع بدرجة عالية من التنوع بين القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية، ويوازن بين اعتبارات النمو الاقتصادي الآني والنمو المستدام؛ ويعي كذلك أهمية وصول عوائد النمو والتنمية إلى مختلف المناطق الجغرافية على المستوى الوطني؛ كما أنه يعتبر من الاقتصادات ذات الأداء النوعي في ما يتعلق بالموازنة بين دور القطاع الحكومي من ناحية ودور القطاع الخاص من ناحية أخرى

وأكد سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في المنطقة الغربية، في تصريحات لسموه في هذا الإطار، أن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في تنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية في الدولة، وبات يكمل دور القطاع الحكومي. وهذه التصريحات التي جاءت خلال اطلاع سموه، مؤخراً، على مشروع مجمع جبل الظنة الفندقي، الذي تنفذه «شركة الطيبي للتعهدات»، تنطوي على دلالة مهمة بشأن الاهتمام الذي توليه دولة الإمارات العربية المتحدة للقطاع الخاص، ووعيه بدوره الحيوي باعتباره شريكاً محورياً في التنمية، وأن دوره مكمل لدول القطاع الحكومي. وقد أبدى سموه إعجابه بتصميم المجمع الفندقي ومرافقه المميزة التي تلبى احتياجات ومتطلبات المرشدين والزوار واعتبره إضافة جديدة إلى سلسلة الفنادق الحديثة في المنطقة الغربية، ما يسهم في تعزيز قطاع السياحة في دولتنا وازدهاره وتنويعه.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعي منذ تأسيس اتحادها في مطلع عقد السبعينيات من القرن العشرين، وعلى مدار ما يزيد على أربعة عقود من العمل التنموي الجاد، أن القطاع الخاص يتحلى بالعديد من المزايا التي من الضرورة توظيفها من أجل خدمة الأهداف التنموية الشاملة على مستوى الدولة كلها. ومن أجل أن يكون دور هذا القطاع مكماً لدور القطاع الحكومي، وليس منافساً له، فإن الدولة عملت على تطوير أطرها التشريعية والتنفيذية وقوانينها، لتوفير المناخ الذي يساعد على ترسيخ تلك الأسس والمبادئ، ومن أجل تمهيد الطريق أمام بناء نموذج اقتصادي وطني متوازن، يتيح الفرصة للقطاع الخاص كما يتيحها للقطاع الحكومي، بما يسمح لكل منهم بتأدية دوره المنوط به في عملية التنمية بالشكل الملائم. وخلال السنوات الماضية عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار بشكل أوسع، بل وإتاحة الفرصة أمامه لدخول القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي كانت حكرًا على القطاعات الحكومية في الأدبيات الاقتصادية التقليدية في الماضي.

ولعل ما وصل إليه القطاع الخاص الإماراتي من نضج وخبرة كبيرة حالياً، ليس إلا نتاجاً لهذه الجهود الحثيثة والكثيفة، حتى بات هذا القطاع ذا مكان رائدة في العديد من القطاعات الاقتصادية والأنشطة والصناعات على المستوى المحلي، كما أصبح له وجود مهم في أسواق الدول المجاورة، ودور تنافسي كبير في أسواق الدول والاقتصادات الكبرى حول العالم، في العديد من القطاعات. وكان لذلك كله أثره البالغ في تعزيز النجاحات التنموية التي حققتها الدولة، عبر دعم الاقتصاد الوطني والمشاركة الفعالة في التنمية المستدامة، تحقيقاً لرؤية القيادة الرشيدة التي تسعى إلى وضع الدولة في مصاف الدول المتقدمة.

## هيلاري كلينتون وعودة الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط

تزايد الحديث في الآونة الأخيرة عن تراجع الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس المنتمي للحزب الديمقراطي باراك أوباما، وخصوصاً في فترته الرئاسية الثانية، وبدأ البعض ينظر إلى سياسة أوباما باعتبارها نمطاً جديداً في علاقة الحزب الديمقراطي الأمريكي مع قضايا الشرق الأوسط. فكيف تنعكس نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، ولاسيما في حال فوز هيلاري كلينتون المنتمية للحزب الديمقراطي أيضاً؟

على مدى أجيال ضد إيديولوجية ذات جذور عميقة». وأن ذلك الأمر «يمكن أن يتطلب التزاماً مستداماً من كل ركن من أركان القوة الأمريكية، فهو قتال على امتداد رقعة العالم، ويجب على أمريكا أن تقوده»، كما قالت



كلينتون إن «ترافق الضربات الجوية مع وجود قوات برية تستعيد فعلياً مزيداً من الأرض من الجماعات الإرهابية، هو الحل الوحيد لضمان نجاح العمليات العسكرية الأمريكية في محاربة الإرهاب».

وكانت قضية إقامة مناطق حظر طيران في سوريا من أبرز القضايا التي عارضت فيها كلينتون الإدارة الأمريكية الحالية التي رفضت دوماً ولا تزال فكرة إقامتها، كما أكد المسؤولون الأمريكيون الحاليون في أكثر من مناسبة رفضهم التام لفرض حظر جوي في سوريا وأن هذا الموقف لن يتغير. إلا أن هيلاري كلينتون مازالت تطالب في حملاتها الانتخابية بضرورة فرض مثل هذه المنطقة، ورغم إدراكها العميق أن مثل هذا الحظر سيكون بمنزلة مواجهة مباشرة مع التوجهات الروسية الجديدة في سوريا، التي أصبح بموجها الطيران الروسي والصواريخ الروسية المضادة للطائرات صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في الأجواء السورية. وهو ما يتضح من خلال تأكيد هيلاري كلينتون ضرورة إشراك روسيا في أي خطوة أمريكية جديدة في سوريا.

وفي المجمل فإن المؤشرات السابقة تدعو إلى ترجيح التصور القائل بأن فوز هيلاري كلينتون بانتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة يمكن أن يقود إلى إحداث تغيير واضح في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وعودة الولايات المتحدة لممارسة دور الفاعل الرئيس في المنطقة بعد أن تركت الساحة لروسيا وإيران والقوى الإقليمية الأخرى خلال السنوات الأخيرة.

يلاحظ المتابع لتطورات الحملة التمهيدية للانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة أن هيلاري كلينتون، التي تعتبر المرشحة الأوفر حظاً لتمثيل الحزب الديمقراطي في الانتخابات يمكن أن تُحدِث - في حالة فوزها -

تغييراً واضحاً لمصلحة عودة الاهتمام الأمريكي بقضايا الشرق الأوسط في ظل التطورات الخطيرة جداً التي تشهدها المنطقة سواء في ما يتعلق بتمدد الجماعات الإرهابية وانتشارها، أو فيما يتعلق بتطورات الخلافات الخليجية- الإيرانية واحتمال انفجار الوضع الإقليمي في أي لحظة.

وكانت هيلاري كلينتون من أبرز المؤيدين للحرب الأمريكية على العراق، كما اتسمت فترة تسلمها لمنصب وزيرة الخارجية الأمريكية بكثرة التدخلات غير الدبلوماسية في شؤون المنطقة والنزوع أكثر نحو الحلول العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. وفي حين كان الكثيرون في الإدارة الأمريكية يرفضون التدخل في ليبيا لإسقاط معمر القذافي، كانت هيلاري كلينتون الأكثر حماسة للتدخل، وطالبت بضرورة وجود قوات عسكرية أمريكية على الأراضي الليبية، وأيضاً ضرورة المشاركة المباشرة في المواجهات العسكرية مع قوات القذافي. كما كانت هيلاري كلينتون تؤيد وبشدة التدخل العسكري الأمريكي في سوريا، وكانت من أنصار توجيه ضربات عسكرية مباشرة لقوات النظام. فضلاً عن موافقها المعروفة في معارضة دبلوماسية الهدوء والابتعاد عن التورط في قضايا المنطقة التي انتهجت إدارة أوباما والتي كانت هيلاري كلينتون ترى فيها سياسة ساذجة وغير مسؤولة!

وفي خطابها أمام مجلس العلاقات الخارجية في نوفمبر 2015 قالت هيلاري كلينتون إن الولايات المتحدة تحتاج إلى شن كل من «حرب فورية ضد عدو طارئ» و«صراع

## وقف التجارب الصاروخية يستلزم معاقبة إيران

في الوقت الذي تستعد فيه القوى الغربية وإيران للتنفيذ العملي للاتفاق النووي، فإن الأخيرة تتماذى في أعمالها وممارساتها الاستفزازية، وتستمر في إجراء المزيد من التجارب الصاروخية، وقد يكون ذلك مدعاة للدول الغربية للترتب في عملية تنفيذ الاتفاق، وربما فرض عقوبات على إيران لثنيها عن ذلك التوجه العدائي.



الاستفزازية التي دأبت عليها خلال السنوات الماضية. ويشير التقرير إلى أن إيران تعتبر برنامجها الصاروخي تدبيراً دفاعياً ضد الإمدادات الهائلة من الأسلحة التي يجري إرسالها إلى المنطقة من الجانب الأمريكي والغربي بوجه عام، بل وضد الوجود الأمريكي ذاته في المنطقة. فرداً على مخاوف دول المنطقة، وعلى رأسها إسرائيل، بشأن الاتفاق النووي الإيراني، تعهد البيت الأبيض بتقديم معدات عسكرية تتجاوز قيمتها 6 مليارات دولار، وأرسلت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية إلى المنطقة، بقيمة 46 مليار دولار، وذلك منذ بدء المحادثات النووية مع إيران في عام 2013. ويقول سيد حسين موسويان، وهو دبلوماسي إيراني سابق يعمل حالياً في جامعة برينستون الأمريكية، إن إمدادات الأسلحة أججت شعور طهران بالضعف وصعدت مخاوفها الأمنية.

وربما -وذلك وفق الكاتبة - كان هذا الأمر هو الذي دفعها إلى المضي قدماً في تطوير قدراتها الدفاعية والصاروخية، وربما سيكون للمساعي الإيرانية في هذا الاتجاه وقعها السلبي على استقرار المنطقة، فضلاً عن تأثيرها السلبي كذلك على فرص نجاح الاتفاق النووي في تحقيق أهدافه، وقد يكون على الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة اللجوء مجدداً إلى فرض عقوبات جديدة على إيران لتجنب هذه المشكلات قبل تفاقمها.

أعدت كارول موريلو تقريراً نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، ذكرت فيه أن الضغط يتزايد على إدارة باراك أوباما لفرض عقوبات جديدة على إيران بعد أن أجرت الأخيرة تجربتين لصواريخ باليستية متوسطة المدى خلال الأشهر الثلاثة الماضية، واستعرضت مخازنها الصاروخية القائمة تحت الأرض على شاشات التلفزيون الوطني. إذ يدعو المشرعون الأمريكيون، بمن في ذلك الديمقراطيون الذين أيدوا الاتفاق النووي، الذي وقعته إيران مع دول مجموعة (1+5)، التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى فرض عقوبات أمريكية جديدة بينما تواصل الجمهورية الإسلامية الإيرانية تطوير برنامجها الصاروخي من دون أدنى رادع، برغم التحذيرات من أن مثل هذه التدابير قد تعرقل تنفيذ الاتفاق النووي الذي وصفه كثيرون بأنه اتفاق تاريخي، والذي من المزمع أن يبدأ تطبيقه في غضون أسابيع.

ويشير التقرير إلى أن صبر المشرعين الأمريكيين بدأ ينفد بعد أن أخطرت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الكونغرس الأسبوع الماضي بأنها لن تصدر حزمة جديدة من العقوبات ضد إيران، كانت قد أعلنتها سابقاً على الأقل في الوقت الراهن. ولا يتضح إذا ما كان هذا القرار نتيجة لحسابات دبلوماسية أمريكية أو عقبات إجرائية روتينية. ويعزى قرار إرجاء العقوبات في جوهره إلى معضلة من شأنها أن تغدو شائعة للغاية، بعد أن يدخل الاتفاق النووي مع إيران حيز التنفيذ، وهي تحديد المسؤولين إذا ما كان فرض المزيد من العقوبات الأمريكية على إيران سيؤدي إلى نتائج أكثر سوءاً من عدم الرد على الإطلاق.

وتنقل الكاتبة عن كريم سجادبور، المحلل السياسي الإيراني في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، قوله «إنه لا توجد خيارات خالية من المخاطر، حيث إن معاقبة إيران الآن قد تؤدي إلى انهيار الاتفاق النووي، ولكن السكوت عن الانتهاكات الإيرانية قد يشجعها على ارتكاب المزيد»، قاصداً بذلك تجاربها الصاروخية، وغيرها من الانتهاكات والأعمال

## هل المصالح الأمريكية آمنة في العراق عقب معركة الرمادي؟

أوضح المقدم المتقاعد في الجيش الأمريكي دانيال ديفيس في مقاله في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» أنه للمرة الأولى منذ تفهقها أمام تنظيم داعش عام 2014، تمكنت قوات الأمن العراقية من دحر التنظيم في معركة تحرير الرمادي. وفي الوقت الذي يعتبر فيه النجاح مهماً في هذه المعركة إلا أن دلالة النصر يجب أن ينظر إليها في سياق إقليمي، ولاسيما أن الوضع بصورة عامة لا يبدو جيداً جداً بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة.

السورية، فإن عزيمة العراقيين قد تضعف. ورجح الكاتب أن يكون تحرير الفلوجة والموصل أكثر تكلفة بكثير وأكثر دموية إضافة إلى عزيمة التنظيم والإمكانات المحدودة لدى قوات الأمن العراقية، كما يهدد التدهور الأخير بين الدول السنية بالمنطقة من ناحية وإيران الشيعية من ناحية أخرى بإذكاء القتال بالوكالة في العراق. وستحاول إيران الضغط من أجل استغلال تأثيرها الكبير في بغداد، ومن غير المرجح أن تفقد هذا التأثير من دون بذل جهد كبير.

ويقول الكاتب إن كل هذه المصالح المحلية المتنافسة تهدد آمال الولايات المتحدة بتحقيق الأمن في المنطقة، وإذا ما خسرت قوات الأمن العراقية المعركة أمام داعش، فإن إيران ستكثف دعمها السري للجماعات الشيعية الأخرى في العراق. وهكذا، فإن الحرب في العراق لها

انعكاسات كبيرة على اللاعبين ذوي المصالح المتضاربة في المنطقة، وهذا أمر سيء بالنسبة إلى المصالح الأمريكية التي تكمن في القضاء على تنظيم داعش وتحقيق الاستقرار في المنطقة، حتى بين أصدقائها ومنافسيها.

ويرى الكاتب إنه إذا كان الأمن الذي تنشده الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يرتكز على إمكانية إحراز قوات الأمن العراقية نصراً على تنظيم داعش فإنه ستكون هناك فرصة معقولة للنجاح. ولكن الفوضى والعنف والتفكك الذي تمخض (أو تفاقم على الأقل) من جراء الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 قد توسع ليشمل دولاً لاعبة رئيسية، اختار كثير منها القيام بدور نشط في الحرب في العراق. إن أي حل سلمي للقتال في العراق على المدى القريب يبدو الآن أكثر بعداً من أي وقت مضى.

وفقاً لتقارير عديدة فإن قوات الأمن العراقية تمكنت من طرد معظم مقاتلي داعش من مدينة الرمادي، ولكن الخطة بالنسبة إلى القبائل السنية المحلية هي إحكام السيطرة على المدينة ومنع عودة مقاتلي التنظيم إليها. وقد تمكنت القبائل السنية في محافظة الأنبار سابقاً وبمساعدة القوات الأمريكية من طرد مقاتلي تنظيم القاعدة؛ أسلاف مقاتلي تنظيم داعش في عام 2008. ولكن الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة في بغداد لم تف بوعودها المتعلقة بالمساواة السياسية لأهل السنة، ما أدى إلى احتجاجات مناهضة للحكومة في 2012 وتمكين تنظيم

داعش من الدخول وللمرة الأولى بسهولة إلى الرمادي وغيرها من المدن في محافظة الأنبار، ويتعين على حكومة بغداد ذات الأغلبية الشيعية القيام بعمل أفضل تجاه العشائر السنية من أجل الحفاظ على هذا النصر التكتيكي والبقاء في الحكم.

ولكن حتى لو تمكنت قوات الأمن العراقية في الرمادي من المحافظة على انتصارها، فهناك تحديات أخرى كبيرة تنتظرها، فما زالت المدن الرئيسية مثل الفلوجة التي يبلغ عدد سكانها 300 ألف نسمة، والموصل التي يبلغ عدد سكانها 600 ألف نسمة، تحت السيطرة الكاملة لتنظيم داعش. وتشير بعض التقارير أنه قبل سقوط الرمادي قام تنظيم داعش بإجلاء جميع عناصره إلى الفلوجة، باستثناء 300 منهم، من أجل إبطاء تقدم قوى الأمن العراقية، وإذا قرر التنظيم الصمود في الفلوجة والموصل، فسيكون من غير الواضح مدى تمكن قوات الأمن العراقية من تحريرهما، وفي حال تدهور الوضع القتالي وتحوله إلى قتال غير حاسم كما هو عليه منذ أربع سنوات في معارك المدن



## توقعات بتفوق «أرامكو» على «آبل» بـ 1.5 تريليون دولار

في مؤشر إلى تحول كبير يشهده قطاع النفط السعودي. وقال المحلل الاقتصادي أندرو تروتمان إنه في حال مضت السعودية قدماً نحو إدراج «أرامكو» في السوق فإنها قد تتفوق على شركة «آبل» الأمريكية



تتجه المملكة العربية السعودية إلى خصخصة شركة «أرامكو» التي تدير القطاع النفطي في المملكة، وسط توقعات بأن يشكل إدراج الشركة تحولاً جذرياً في سوق الأسهم السعودي، إذ يسود الاعتقاد في العالم بأن «أرامكو»

التي هي الأضخم اليوم في العالم بقيمة سوقية تبلغ 530 مليار دولار، كما وصف تروتمان إدراج «أرامكو» في السوق بأنه «تحول دراماتيكي في السوق السعودي»، لافتاً النظر إلى أنه «التحول الأهم منذ أن تخلص القطاع النفطي السعودي من الهيمنة الأجنبية في سبعينيات القرن الماضي». كما يلفت النظر إلى أن «أرامكو» تدير حالياً أكثر من 100 حقول نفط وغاز في السعودية.

ستكون الشركة الأضخم في العالم من حيث القيمة السوقية، لتتفوق بذلك على شركة «آبل» التي قيمتها حجم العديد من اقتصادات الدول في العالم. وكان الأمير محمد بن سلمان، ولي ولي العهد السعودي، قد كشف مؤخراً في مقابلة مع مجلة «إيكونوميست» أن السعودية تعتزم إدراج شركة «أرامكو» النفطية في سوق الأسهم بعد طرح أسهمها أو أسهم جزء منها في طرح عام أمام المستثمرين،

## أكبر مقاطعة صينية منتجة للصلب تتوقع معدل نمو قدره 6.8% في 2015

حددت هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي حول سبعة في المئة في إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين عامي 2016 و2020. وأضافت الوكالة أن تشاينغ تشينغ وي حاكم المقاطعة قال إن حملة الصين للحد من التلوث قلصت معدل النمو في «خبي» بنحو 0.9% في 2015. وقالت إن المقاطعة ستمضي قدماً نحو «التنمية الخضراء» وإعادة هيكلة القطاع الصناعي.



ذكرت وسائل الإعلام الرسمية يوم الأحد أن مقاطعة «خبي» أكبر مقاطعة صينية منتجة للصلب تتوقع تسجيل معدل نمو اقتصادي قدره 6.8% في 2015 مقارنة بالعام السابق في حين تعاني تشديد إجراءات مكافحة التلوث وتباطؤ الطلب. وتنتج المقاطعة نحو ربع إنتاج الصين من الصلب ولكن النمو تأثر بحملة لخفض الاعتماد على الصناعة الثقيلة والملوثة. وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أن «خبي»

## عدد الأطباء لكل 10 آلاف نسمة من السكان في عام 2012





## مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل»



بها، ومحاولة الوقوف على إمكانية تحقيق أي من هذه المشروعات، وآثارها على الدول العربية ومستقبلها، وموقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من هذه المشروعات.

وتطمح الدراسة إلى الإسهام في فتح آفاق جديدة للنقاش العلمي الهادئ والمسؤول حول أهمية انضمام الدول العربية إلى أي من هذه المشروعات المقترحة أو مشاركتها فيها، والتوصل إلى نوع من الحكم الموضوعي على آثار كل منها، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مراجع دولية صادرة عن كل من البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) والدراسات والتقارير الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أدت التغيرات التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة

بعد أن حسمت التغيرات التي شهدتها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين إمكانية نشوب حرب كونية مدمرة على المدى المنظور، وأصبحت أدوات الصراع الاقتصادية وتقنية بالدرجة الأولى، حيث إن امتلاك الطاقة ومصادرها ورؤوس الأموال والتقنية لم تعد تشكل القوة بمفردها، بل لا بد من حمايتها وإدارتها وتسويقها بكفاءة، مما يستوجب تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية ومنظمات واتفاقيات دولية، فقد بات من المستحيل على دولة ما أن تبقى معزولة عن دول العالم، وألزم ذلك جميع دول العالم الثالث بمحاولة الانضمام أو المشاركة في تكتلات أو منظمات أو اتفاقيات إقليمية أو دولية.

ونظراً إلى أن العالم العربي يمتلك معظم مقومات القوة وعناصرها، لولا التخلف الصناعي والتقني، الذي أدى إلى تصنيف الدول العربية كدول نامية، وجعلها محط أنظار الآخرين ومطامعهم، فإن الدول القوية، رغم بعض الخلافات فيما بينها، تعمل على تقسيم العالم ورسم خريطته المستقبلية وفق مواصفاتها ومصالحها الخاصة، وتتفق على أن وضع الدول العربية الحالي يؤهلها لطرح مشروعات تسهم في تحديد مستقبلها، وتعطل في الوقت ذاته إمكانية تحقيق وحدة عربية أو إسلامية، أو حتى إجراء تنسيق مثمر بين الدول الفقيرة بشكل عام.

لذلك فقد تم منذ سنوات طرح مشروعات عدة، منها ما هو إقليمي مثل مشروع النظام الشرق أوسطي، ومنها ما يربط دول حوض البحر الأبيض المتوسط العربية بأوروبا، عبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، إضافة إلى مشروعات دولية تضم دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية. ومن أجل ذلك، فقد تم إجراء الاتصالات وعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات العلمية، التي كان من أبرزها مؤتمرات القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بغية التوصل إلى أفضل السبل لتحقيق ما يمكن تحقيقه من هذه المشروعات، وبغرض التعريف

قد أسهمت في إيجاد اقتصاد إقليمي قادر بمجموعه على أن يتحمل المفاجآت أو المصادفات، وذلك من خلال إنشاء مشروعات استثمارية مشتركة والاستفادة من الموارد البشرية المتوافرة في بعض الدول والتغلب على مشكلات المياه فيها، مع التوجه بشكل أكبر نحو تنويع الاقتصاد والتوجه نحو الصناعة. كما ترى الدراسة أن الدول العربية قد تعاني من جراء انضمامها أو مشاركتها في المشروعات الخارجية، بشكل يفوق ما ستجنيه من فوائد إذا لم تعتمد إلى التنسيق العربي عند مشاركتها.

تنتهي الدراسة إلى عدم إمكانية إقامة شراكة فعلية بين الدول العربية والأوروبية بسهولة، فالأمر تكتنفه الكثير من المشكلات والمعوقات، ولن يتم تحقيق تقدم في هذا الاتجاه من دون التغلب على هذه المشكلات والمعوقات، والفرصة كبيرة للتعاون بين الدول العربية وبعضها البعض في مختلف المجالات الاقتصادية، والانطلاق معاً لإحداث تنمية وتطور في المشروعات والمجالات الإنمائية بما يضمن حقوق الجميع. وترى الدراسة أن البديل الأفضل المتاح أمام الدول العربية هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، على أسس مدروسة ومخططة، وأن هذه الوحدة لا تشكل عائقاً أمام أي دولة عربية للانضمام أو المشاركة في مشروع لا يهدد أمن ومستقبل أي طرف عربي، مع الأخذ في الاعتبار أن العبرة ليست بالكتل والمنظمات، بل الأهم من ذلك هو ما سيتم تحقيقه من فوائد ومكاسب بأقل التكاليف والأثمان، التي لا تمس سيادتهم ولا تكبل مستقبلهم وترهقهم.

جدير بالذكر أن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر الباحث، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر. واهتمامنا، في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، بنشرها يعود بالدرجة الأولى إلى إفساح المجال للقارئ العربي للتعرف على وجهات نظر مختلفة، تتناول بالبحث والدراسة أهم القضايا والتطورات العالمية، في هذه المرحلة الدولية المتغيرة وذات السمات الخاصة.

إلى جعل أدوات الصراع العالمي اقتصادية وتقنية في المقام الأول، وأصبح امتلاك الطاقة ومصادرها ورؤوس الأموال والتقنية غير كافٍ، بل لا بد من وسائل لحمايتها وإدارتها وتسويقها بكفاءة، ولا يتم ذلك بصورة منفردة، بل يتعين إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية ومنظمات واتفاقيات دولية تصل بها إلى نتائجها، لذا أصبح من المهم المشاركة في مثل هذه التكتلات والمنظمات والاتفاقيات.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام، وهي: أولاً، مشروع النظام الشرق أوسطي. ثانياً، مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطة. ثالثاً، مجلس التعاون لدول الخليج العربية. رابعاً، الوحدة الاقتصادية العربية. خامساً، مؤشرات اقتصادية للدول المعنية بالمشروعات الإقليمية في المنطقة، حيث تم استعراض هذه المشروعات من حيث الفكرة والتطور وإمكانية التطبيق، ودراسة الآثار المتوقعة لكل منها على الوضع في العالم العربي، في ضوء المعلومات والبيانات المنشورة حول الواقع الاقتصادي العربي والدول المقترح التعاون معها، لمحاولة الخروج باستنتاجات موضوعية حول البديل الأفضل للدول والشعوب العربية، حاضراً ومستقبلاً. انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج والاستنتاجات المهمة، من بينها: أن مشروع الشرق الأوسط لن يكتب له النجاح، من دون التوصل إلى سلام عادل وشامل، ومن دون التوصل إلى حل قضايا المنطقة كافة، وإن كانت فكرة النظام الشرق أوسطي تحمل في شكلها النظري منافع محتملة لدول المنطقة وشعوبها، فإن أهم ما يعيها هو أن إسرائيل ستكون في الواقع الدولة الأكثر استفادة من المشروع، وقد يضر المشروع بمصالح الدول العربية في مجموعها. كما أكدت الدراسة أن الملاحظات والمآخذ على مشروع النظام الشرق أوسطي لدى الدول العربية متماثلة تقريباً مع بعضها البعض، وأن الأمر يحتاج فقط إلى تبني توجّه وموقف عربي موحد تجاه هذا المشروع. كما تقول الدراسة إنه كلما زادت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ارتباطها اقتصادياً بالدول العربية الأخرى، تكون